نيسان 2023 العدد رقم 76

ملخص سياسة عامة LCPS
المركز اللبناني للدراسات
The Lebanese Center for Policy Studies

الأزمة الاقتصادية في لبنان بحسب القطاع: التحدّيات والفُرَص في قطاع الصناعة

باسل مدّاح، لينا مدّاح، نديم غاريوس

FRIEDRICH NAUMANN STIFTUNG Für die Freiheit.
Lebanon and Syria

أنجز ملخّص السياسة هذا بدعم من مؤسسة فريدريش ناومان من أجل الحرية - مكتب لبنان. الآراء الواردة فيه لا تعكس بالضرورة وجهة نظر الجهة المانحة.

يتناول هذا الموجز تأثير الأزمة التي يشهدها لبنان على قطاع الصناعة انطلاقًا من مراجعة لعددٍ من الدراسات والأبحاث السابقة، وآراء الخبراء، ومصادر بيانات ثانوية أخرى حول تاريخ القطاع الصناعي ووضعه الحالي. يستعرض الموجز أوّلًا الأزمة الاقتصادية الحالية، وتاريخ الصناعة في لبنان ووضعها الحالي، وتجارب مؤسّسات صناعية في بلدان أخرى في التعامل مع قضايا السوق المماثلة . ثمّ يُلخِّص الموجز التحدّيات الكثيرة التي يواجهها الصناعيون، وخصوصًا تلك المتعلّقة بالطاقة، والتمويل، والأنظمة، وغيرها. بالإضافة إلى ذلك، يُسلِّط المؤلّفون الضوء على بعض الفوائد المرتبطة بالأزمة الحالية، مثل انخفاض كلفة اليد العاملة، ويقدّمون أخيرًا توصيات، ويقترحون حلولًا ممكنة مستوحاة من النقاشات والاتّجاهات الحديثة والتطوُّر التكنولوجي.

عن الكتاب

باسل مدّاح هو أستاذ ورئيس قسم الهندسة الصناعية والإدارة في الجامعة الأمريكية في بيروت. تتمحور أبحاثه حول تجارة التجزئة، وإدارة سلسلة التوريد، والعمليات الاحتمالية. تُنشر أبحاثه في مجلّات رائدة ومتخصّصة في بحوث العمليات، وعلوم الإدارة. ويُقدِّم مدّاح أيضًا الاستشارات والتدريب المهني.

لينا س. مدّاح هي باحثة اقتصادية أولى في المركز اللبناني للدراسات. وتشمل مجالات عملها الاقتصاد الحضري والمناطقي، وديناميكيات الشركات، والتحليل الاقتصادي المكاني، والصناعات الثقافية والإبداعية، ونُظُم ريادة الأعمال المحلية. في رصيد مدّاح شهادة دكتوراه في الاقتصاد من جامعة روفيرا إي فيرجيلي في إسبانيا، وهي أستاذة مُساعِدة في قسم الاقتصاد في الجامعة اللبنانية الأمريكية.

نديم غاريوس صناعي يعمل في قطاع السلع الاستهلاكية السريعة التداول، وهو مدير ومساهِم في شركة 'ليبان جوس' الرائدة في سوق تصنيع العصير والمثلجات في لبنان، والتي تُعدّ أيضًا من الشركات الكبرى المُنتِجة للحليب ومشتقّاته والأطعِمة القابلة للدهن. نديم حائز على ماجستير في إدارة الأعمال من كلية وارتون في جامعة بنسلفانيا وعلى شهادة في الهندسة من الجامعة الأميركية في بيروت، حيث عمِل كمُحاضِر أوّل لمدّة سنتيْن.

مقدّمة

لبنان 'في عين العاصفة' برأي خبراء كثيرين، إذ تنعكس الأزمة الحالية على كل من القطاع المالي (أزمة القطاع المصرفي، وإجراءات 'الكابيتال كونترول' شبه الكاملة، وانخفاض قيمة استرداد الودائع) والاقتصاد ككلّ (الانخفاض الكبير في الناتج المحلّي الإجمالي والتحدّيات في كلّ القطاعات الاقتصادية). وقد أدّت الحركة الاحتجاجية الاجتماعية في تشرين الأوّل/أكتوبر 2019 التي يعتبرها البعض سببًا للأزمة، ووباء كورونا، وانفجار مرفأ بيروت الكارثي، إلى تفاقم معاناة الشعب اللبناني والانهيار الوشيك للاقتصاد.

تضرّرت جميع قطاعات الاقتصاد نتيجة تراجُع القدرة الشرائية لدى المستهلك، والصعوبات التشغيلية المتعلّقة بالتنقُّل والنقل، والاعتماد على التمويل النقدي الكامل في غياب الخدمات الائتمانية المصرفية. وتمكّنت بعض أجزاء قطاع الخدمات، مثل بعض مؤسّسات الضيافة والرعاية الصحّية، من تحقيق تعافٍ متواضع بعد رفع القيود المرتبطة بوباء كورونا وعودة الزيارات الموسمية من المغتربين اللبنانيين والسيّاح.

أمّا القطاعات الأخرى التي تتعامل مع السلع المادّية، مثل الزراعة والصناعة، فلا تزال تُعاني من ارتفاع التكاليف التشغيلية ومحدودية الموارد المالية، لكنَّها تُحاوِل التعويض عن طريق السعي إلى تنمية الصادرات والاستفادة من زيادة الطلب المحلّي بعدما أصبحَ ثمن السلع المُستوردة باهظًا بالنسبة إلى معظم السكّان. ولا بدّ من الإشارة إلى أنَّ قطاع الصناعة الذي يعتمد بشدّة على التمويل، لا سيما لاستيراد المواد الأوّلية، لا يزالَ يُعاني من نقص التسهيلات الائتمانية. وعلى ما يبدو، يُشكّل هذا الواقع الذي يترافق مع ارتفاع اسعار الطاقة، التحدّي الرئيسي الذي يُواجه القطاع في الوقت الحاضر.

إلى جانب تزايد الطلب المحلّي، من حسنات الأزمة على قطاع الصناعة أنّها أدّت إلى انخفاض كلفة اليد العاملة، إذ أنَّ قيمة الأجور بالعملة الأجنبية لا تزال أدنى من المستويات التي كانت عليها قبل الأزمة. فهل يمكن لهذه الحسنات أن تُساعِد الصناعة في لبنان على تجاوز الأزمة أو حتّى التقدُّم إلى الأمام؟ لا إجابات حاسمة في هذا الخصوص من خلال الدراسات المتعلّقة باستجابة البلدان الأخرى لأزمات مماثلة. أضف إلى أن غياب الخطط الحكومية لدعم المؤسّسات الصناعية يُقلِّل من فُرَص نجاح الصناعيين اللبنانيين.

ونظرًا إلى هذه التحدّيات التي تواجهها المؤسّسات الصناعية والفُرَص الفريدة التي تتوافر لها في ظلّ الأزمة الحالية، دعا المركز اللبناني للدراسات لجنةً من الخبراء، ضمّت عددًا من الصناعيين، والأكاديميين، والاقتصاديين، وممثّلين عن المنظّمات الدولية والوطنية المعنيّة، لمناقشة المسألة وتقديم وجهات نظرهم.

حدَّدَ هؤلاء الخبراء التحدّيات التي يواجهها قطاع الصناعة مع إلقاء الضوء على المشكلات المشتركة، مثل ارتفاع كلفة المحروقات. وأجمعوا أيضًا على الفُرَص المُحتمَلة المتوفّرة لهذا القطاع، والتي تحتاج إلى الحدّ الأدنى من الدعم الحكومي

كي تتبلور. تتوافق هذه الاستنتاجات مع التوصيات التي قدّمتها مؤخّرًا جمعية الصناعيين اللبنانيين في أجندة سياسات مفصّلة.[1]

يتطرّق هذا الموجز إلى التحدّيات التي يواجهها الصناعيون في لبنان، والفُرَص التي تتوافر لهم في ظلّ الأزمة الحالية. ويستعرض القسم التالي بعض المعلومات الأساسية عن الأزمة الاقتصادية الحالية وقطاع الصناعة في لبنان، فضلًا عن الدروس المُستخلَصة من تجارب البلدان الأخرى التي تعرّضت لصدمات مماثلة. ويلي ذلك عرضٌ مُفصَّل للتحدّيات والفُرَص المحدّدة. وفي الختام، نُقدّم مجموعة من التوصيات السياساتية الملموسة المستوحاة جزئيًا من حلقات النقاش.

معلومات أساسية

نستهلّ هذا القسم بملخّص عن الأزمة المالية والاقتصادية التي تعصف بلبنان. قد تُعزى الأزمة اللبنانية الحالية، بحسب الرأي الشخصي لمؤلّفي هذه الدراسة، إلى الفساد المستشري في الأحزاب السياسية الحاكمة والقطاع المالي (بما في ذلك مصرف لبنان المركزي) الذي تتحكّم به هذه الأحزاب أو الذي يُشكّل جزءًا لا يتجزّأ منها إذا صحّ القول. لقد استفادَ كلّ حزب سياسي من المال العام عن طريق المؤسّسات الحكومية المختلفة أو الصفقات المشبوهة مع الحكومة. وعندما فشلَ النظام الحاكم في الحصول على أموال إضافية من الدعم الخارجي، استغلّ ذراعه المالية ليضع يده على الودائع المصرفية اللبنانية من خلال ممارسات سمّاها مصرف لبنان بدايةً 'هندسات مالية'،[2] وأطلقَ عليها البنك الدولي في نهاية المطاف تسمية 'مخطّط تمويل بونزي' في أحد أحدث تقاريره.[3]

بعبارات أخرى، عرضت الهندسات المالية ابتداءً من عام 2016 على المصارف اللبنانية فوائد عالية (نحو 18%) لإقراض مصرف لبنان أموالًا أتت بمعظمها من ودائع خاصّة. فعمدت المصارف إلى جذب المزيد من المودعين بأسعار فائدة عالية أيضًا (تَصِل إلى 10%). وعمدَ مصرف لبنان إلى 'إقراض' الحكومات التي شكّلتها الأحزاب الحاكمة لتمويل نُظُم الفساد، سواء من خلال الرواتب العالية للموظّفين، أو عبر الإنفاق على قطاع الطاقة غير الفعّال، أو مواصلة تمويل مؤسّسات قديمة موروثة من حقبة الحرب الأهلية. استمرّت حلقة الإقراض المفرغة هذه نحو خمس سنوات وشلّت جميع القطاعات الاقتصادية التي لم تستطع المنافسة في جذب الاستثمارات في ظلّ الفائدة العالية التي تُقدّمها المصارف، وأهدرَت عشرات مليارات الدولارات من الأموال الخاصّة المودعة في المصارف. وانهار نظام الإقراض المُريب في ظلّ أزمة المصارف التي تزامنت مع اندلاع الحركة الاحتجاجية في تشرين الأوّل/أكتوبر 2019.

وتفاقمت الأزمة اللبنانية نتيجة سلسلة من الأحداث المحلّية والدولية. أوّلًا، ظهرَ وباء كورونا في شباط/فبراير 2020 وسارعت الحكومة إلى فرض الإغلاق الشامل قبل أوانه، ممّا زادَ الضغط على معظم القطاعات الاقتصادية، بما في ذلك الصناعة، إذ اضطرّ الصناعيون إلى إغلاق مصانعهم. ثمّ في آب/أغسطس 2020،

1 جمعية الصناعيين اللبنانيين، 2022. كيف يستطيع قطاع الصناعة إنقاذ لبنان (How The Industrial Sector Can Save Lebanon). https://ali.org.lb/assets/uploads/2022/06/Policy-Agenda-2022.pdf

2 مراجعة الرابط التالي على سبيل المثال: https://www.bdl.gov.lb/downloads/download/210/en.

3 البنك الدولي. 2022. لبنان: تقريرٌ مراجعة المالية العامّة - مخطط تمويل بونزي.

حلّت كارثة مرفأ بيروت وأسفرت عن نزوح عددٍ كبيرٍ من الأشخاص والمؤسّسات، وادت الى موجة هجرة إلى خارج البلد. ومؤخّرًا، عطّلت الحرب في أوكرانيا التي اندلعت في شباط/فبراير 2022 سلاسل التوريد الإقليمية وأدّت إلى ارتفاع كبير في كلفة المواد الأوّلية المُستوردة.

أمّا المؤشّرات الكمّية المتعلّقة بالأزمة اللبنانية فتشمل الانخفاض الكبير في قيمة العملة المحلّية والارتفاع المستمرّ في سعر الصرف من نحو 1500 ليرة لبنانية للدولار في تشرين الأوّل/أكتوبر 2019 إلى قرابة 80 ألف ليرة للدولار في شباط/فبراير 2023, بزيادة نسبتها 25% تقريبًا في شهر شباط/فبراير 2023 وحده. يحافظ التقلُّب المستمرّ في سعر الصرف على اتّجاهٍ تصاعدي ثابت (الرسم 1) ويفرض تحدّيات على المؤسّسات المحلّية, ومن بينها المؤسّسات الصناعية لناحية الحفاظ على طلب العملاء, والتسعير, والاحتفاظ بالموظّفين, على سبيل المثال. وبحسب تقديرات البنك الدولي, بلغت معدّلات التضخّم 150% في عام 2021 و218% في النصف الأوّل من عام 2022.[4] ومن بين المؤشّرات الأخرى المُثيرة للقلق، يُلاحَظ النموّ السلبي في الناتج المحلّي الإجمالي، إذ بلغَ الانخفاض الإجمالي في عام 2020 نسبةً قُدِّرَت بـ20% مقارنة بالعام 2016, وسُجِّلَ انتعاشٌ جزئيّ في عام 2021, لكنَّ قيمته ظلّت أدنى من عام 2016 بنسبة 5%.[5]

الرسم 1

سعر صرف الليرة اللبنانية مقابل الدولار

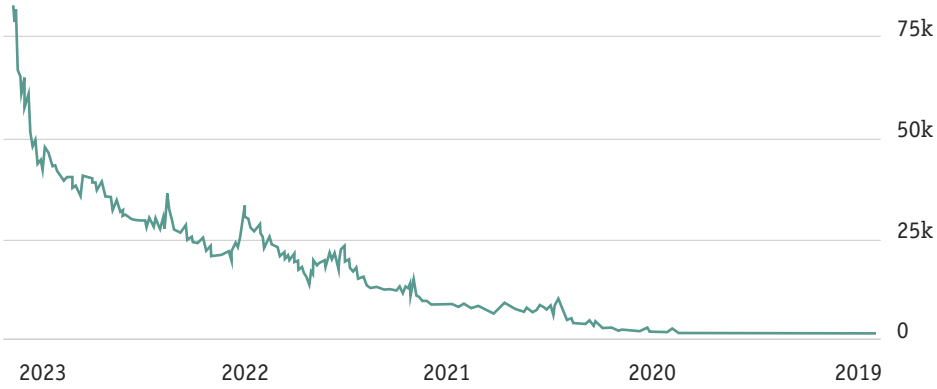

المصدر https://lirarate.org/

4 هونوهان، ب.، مزارعي، ع. (2020). الانهيار النقدي في لبنان يمتحن حدود المصرف المركزي (Lebanon's monetary meltdown tests the limits of central banking). معهد بيترسون للاقتصاد الدولي (العدد PB20-12).

5 البنك الدولي. مرصد الاقتصاد اللبناني، خريف 2022: حانَ الوقت لإعادة هيكلة القطاع المصرفي على نحو مُنصِف.

نستعرض تالياً بعض المعطيات التاريخية والحقائق حول الصناعة في لبنان. كانت البداية مع صناعة الحرير حيث تم إنشاء أكثر من 200 مصنع قبل عام 1924, وشكّلت مصدر الدخل المحلّي الرئيسي. وبعد عام 1924, تراجعت شعبية الحرير مع وفرة المواد البديلة. ومع ذلك, سمحَ الكساد الاقتصادي العالمي في عام 1929 للصناعيين اللبنانيين بتحسين إنتاجهم والاستحصال على آلات ثقيلة بكلفة منخفضة، ممّا ساعدَ لاحقًا على توليد أرباح كبيرة خلال الحرب العالمية الثانية في ظلّ تجزئة السوق الإقليمية وغياب المنافسة. وازدهرت في سنوات الحرب صناعات الغزل والنسيج وتخمير البيرة والتعليب. وللأسف، اعتمدت الدولة اللبنانية الحديثة، في أواخر الأربعينيات، سياسة الاقتصاد "الحرّ" التي عرّضت قطاع الصناعة لمنافسة شديدة وعرقلت نجاحه.[6]

وفي أوائل السبعينيات، بدأت الصناعة تستعيد نموّها مع تدفّق الاستثمار الأجنبي إلى لبنان. تَصِف دراسة أجرتها مكتبة الكونغرس[7] هذه الفترة جيّدًا، وتُشير إلى أنّ قطاع الصناعة اللبناني سَجّلَ نمواً سريعًا بين أواخر الستّينيات ومنتصف السبعينيات، وحقّقَ 20% من الناتج المحلّي الإجمالي في عام 1974, ووفّر فُرَص عمل لـ120 ألف شخص, وتمحورَ بشكل أساسي حول النسيج والمفروشات والمصنوعات الخشبية. ثمّ اندلعت الحرب الأهلية في عام 1975 ووضعت حداً لهذا النموّ, وتسبّبت بإغلاق أكثر من نصف المنشآت الصناعية بحلول عام 1981. وزادت الصعوبات الاقتصادية التي واجهها لبنان في أواخر الثمانينات من تقييد الاستثمارات وأدّت إلى المزيد من التقليص في القطاع الصناعي.

وفي حقبة ما بعد الحرب الأهلية، تحوّل التركيز إلى البناء والعقارات، وأهملت الحكومة مجدّدًا قطاع الصناعة. قُدِّرَت مساهمة الصناعة في الناتج المحلّي الإجمالي بنحو 12% في منتصف العقد الأوّل من القرن الحادي والعشرين, واستمرّت هذه المساهمة المتواضعة على الرغم من تدفّق رؤوس الأموال في أعقاب ارتفاع أسعار النفط عام 2007.

يساعد تقرير أعدّته جمعية الصناعيين اللبنانيين على فهم وضع الصناعة في السنوات التي سبقت الأزمة.[8] وبحسب هذا التقرير، بلغَ إجمالي الإيرادات من قطاع الصناعة اللبناني نحو 8.8 مليار دولار في عام 2015, أي نحو17% من الناتج المحلّي الإجمالي في ذلك الوقت. وبحسب توزيع 'باريتو' (Pareto) الذي يعتمده القطاع من حيث الحجم والإيرادات، تدرّ 5% من المؤسّسات (لكلّ منها رأس مال يفوق 20 مليون دولار) 71% من الإيرادات. وعلى الصعيد الجغرافي, يقع 65% تقريباً من المؤسّسات في منطقة جبل لبنان. أمّا في ما يتعلّق بالأنشطة الصناعية الرئيسية، تُشير بيانات جمعية الصناعيين اللبنانيين إلى أنّ الصناعات الغذائية تستحوذ على العدد الأكبر من المؤسّسات بنسبة 19% تقريباً (من إجمالي 1077 مؤسّسة), تليها الصناعات الكيميائية والبلاستيك بنسبة 14%, ثمّ صناعات الورق والكرتون والتعبئة والتغليف, وصناعات المعادن, بنحو11% لكلّ منهما.

6 للاطّلاع على لمحة عن هذه الحقبة، يمكنكم مثلًا مراجعة مقالة تستند إلى أرشيف مجلّة Le Commerce du Levant، https://www.lecommercedulevant.com/article/29389-lebanese-industry-standing-at-a-crossroads

7 ت. كوليلو، ت. وهـ. هـ. سميث (1989). لبنان، دراسة قُطرية (Lebanon, a Country Study). مكتبة الكونغرس.

8 المؤشّرات الصناعية بحسب جمعية الصناعيين اللبنانيين، آذار/مارس2017، https://ali.org.lb/ar/ali-indicators-studies/

يُظهِر الرسم 2 التوزيع الكامل للمؤسّسات الصناعية اللبنانية بحسب الأنشطة الصناعية. ونظرًا لأن هذا التوزيع لعدد المؤسسات يبدو متسقاً عبر المؤسسات ذات القيم الرأسمالية المختلفة, فهذا يعني أنَّ توزيع الإيرادات بين الأنشطة الصناعية المختلفة مشابهٌ لما يَرِد في الرسم 2.

الرسم 2

توزيع المؤسّسات الصناعية اللبنانية بحسب عدد المؤسّسات العاملة في كلّ نشاط صناعي

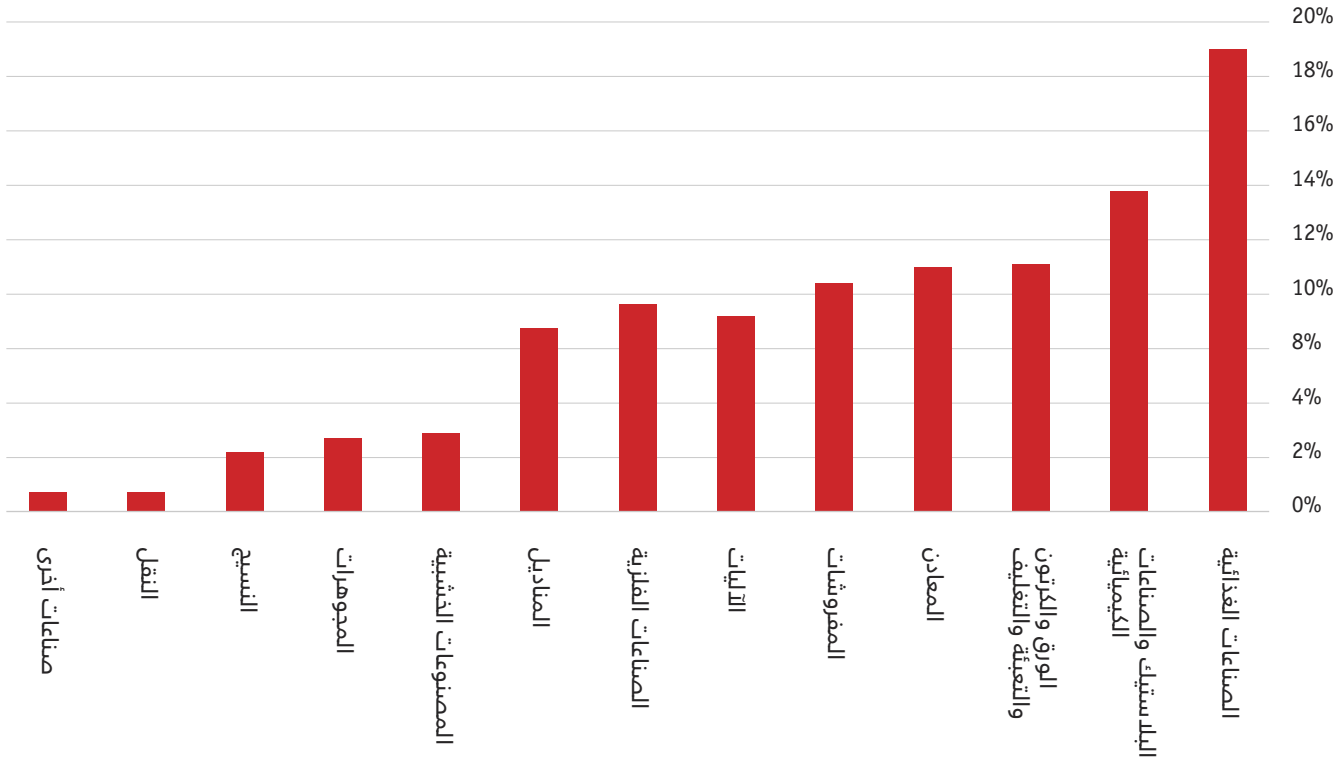

المصدر جمعية الصناعيين اللبنانيين

وفي ما يتعلّق باليد العاملة، قدّرت جمعية الصناعيين اللبنانيين إجمالي عدد العاملين في قطاع الصناعة في عام 2015 بما يقرب 77700 عامل, أي نحو 4% من إجمالي القوى العاملة.[9] وفي عام 2015, بلغَ متوسّط الدخل السنوي الفردي 10400 دولار, وهو أعلى من نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلّي البالغ 7800 دولار في ذلك الوقت.[10]

توزَّعَ ناتج قطاع الصناعة في عام 2015 بين الاستهلاك المحلّي (بنسبة 83%) والصادرات (بنسبة 17%). وأفادت دراسة حديثة أعدّها المركز اللبناني للدراسات بأنَّ الصادرات الرئيسية في عام 2017 تمثّلت في المجوهرات (17%)، والآليات (15%), والصناعات الفلزية (14%), والصناعات الغذائية (13%)، والمواد الكيميائية (9%).[11] وركّزت دراسة أخرى صادرة عن المركز على إمكانات لبنان التصديرية، وتَبيَّنَ فيها أنَّ المؤسّسات الصناعية اللبنانية بشكل عام تُصدِّر سلعًا شبيهة

9 ترتكز هذه المعطيات على تقدير القوى العاملة بحوالي مليونَيْ عامل في دراسة أجرتها المؤسّسة الألمانية للتعاون الدولي GIZ، https://www.giz.de/en/downloads/ELMA_Lebanon_2019.pdf

10 تقديرات البنك الدولي، https://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.PCAP.CD?locations=LB

11 عطا الله، س. عزالدين، ن. ومراد ج. (2019). يجب على لبنان وضع استراتيجية تصدير لتوفير فُرَص العمل (Lebanon must develop an export strategy to create jobs). المركز اللبناني للدراسات، موجز سياسات، https://www.lcps-lebanon.org/articles/details/2169/lebanon-must-develop-an-export-strategy-to-create-jobs

بالسلع المعقّدة في حيّز المنتجات.[12] بالتالي، أوصت الدراسة بتطوير منتجات معقّدة جديدة، لا سيّما في مجال الآليات والمواد الكيميائية، كوسيلة لتعزيز الصادرات.

أخيرًا، تجدر الإشارة إلى أنّ أسعار الفائدة المرتفعة (الناجمة عن ممارسات القطاع المالي المشبوهة) والاقتصاد الريعي الذي سادَ قبل الأزمة، قد أدّيا إلى اتّجاه تراجُعي، على ما يبدو، في الصناعة اللبنانية قبل سنوات من حلول الأزمة. ويكشف تقرير أعدّته جمعية الصناعيين اللبنانيين في عام 2017 عن انخفاض في عدد المؤسّسات الصناعية، من 2163 مؤسّسة في عام 2012 إلى 1977 في عام 2015 (نحو 9%)، كذلك انخفضت عائدات الصناعة، من 10.5 مليار دولار في عام 2012 إلى 8.8 مليار دولار في عام 2015 (نحو16%) كما يَظهَر في الرسم 3. ويُشير ذلك، للأسف، إلى أنّ القطاع الصناعي اللبناني بحاجة إلى التعافي من السياسات الاقتصادية غير الفعّالة التي سبقت الأزمة الحالية بسنوات متعدّدة، لا بل عقود، كما وردَ آنفًا في الموجز التاريخي الذي قدّمناه.

الرسم 3

اتّجاه تراجُعي في إيرادات الصناعة (بالدولار الأمريكي) قبل الأزمة

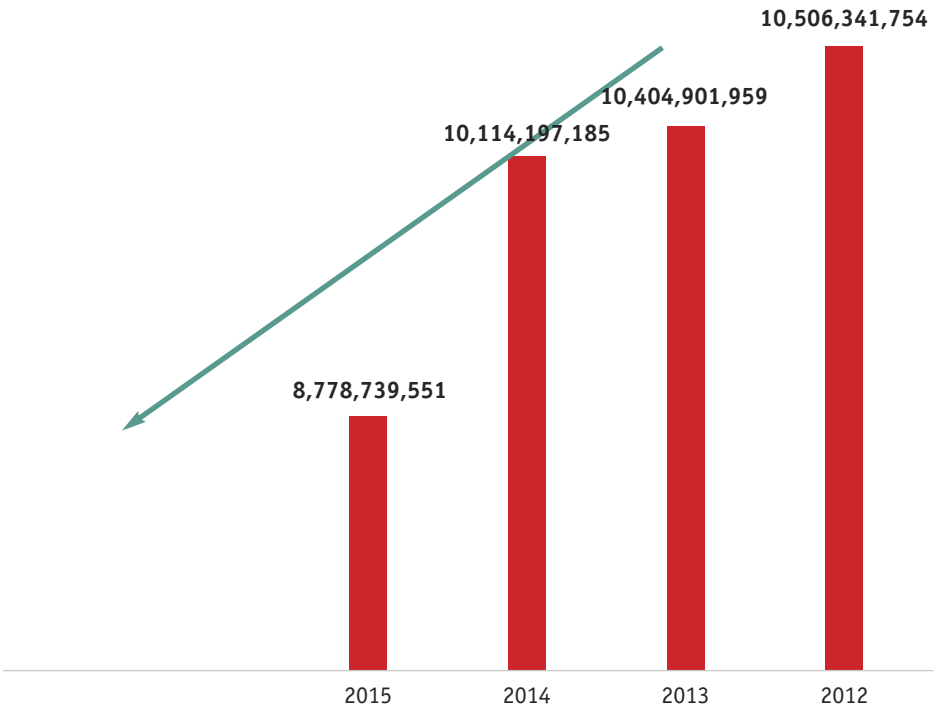

المصدر جمعية الصناعيين اللبنانيين

12 بسترس، س. ويلدريم، م. ع. (2017). تقاعس قطاع الصناعة اللبناني والإمكانات غير المُستغَلّة (Lebanon's manufacturing sector inaction and untapped potential). المركز اللبناني للدراسات، ورقة سياسات، ترتكز هذه المعطيات على تقدير القوى العاملة بحوالي مليونَيْ عامل في دراسة أجرتها المؤسّسة الألمانية للتعاون الدولي GIZ، https://www.lcps-lebanon.org/articles/details/2285/lebanon%E2%80%99s-manufacturing-sector-inaction-and-untapped-potential

نختم هذا القسم بموجز يستند إلى مراجعة سريعة للدراسات، ويُلخّص تجربة المؤسّسات الصناعية في بلدان تعرّضت لاضطرابات اقتصادية ومالية مشابهة، على أمل استخلاص دروس يستفيد منها لبنان.

تُفيد التقارير بأنّ الأزمات الاقتصادية في بلدان تميّزت بمعدلات تضخّم مرتفعة، كما هي الحال في بعض بلدان أمريكا الجنوبية (مثل بوليفيا والبرازيل والأرجنتين) وفي زيمبابوي،[13, 14] زادت عمليات الشراء فيها تعقيداً، لا سيما أنها قلّصت مصادر التوريد وخيارات التمويل. وفي ظلّ التضخّم الجامح في هذه البلدان، عمدت بعض الشركات إلى وقف عمليات التصنيع واللجوء إلى المضاربة بالعملة المحلّية كوسيلة للبقاء. وكشفَ تقريرٌ مفصّل عن الأزمة المالية التي ضربت زيمبابوي في مطلع العقد الأوّل من القرن الحالي عن إغلاق عدد كبير من المؤسّسات الصناعية، وانخفاض كبير في عدد المؤسّسات التي تعمل بكامل طاقتها، وتراجع كبير في الصادرات. ويبدو أنّ الصناعة اللبنانية لم تتضرّر لهذه الدرجة جرّاء الأزمة الحالية، على الرغم من التحدّيات المماثلة في البلدَيْن لناحية نقص العملة الأجنبية، وضعف الطلب المحلّي، وأزمة المحروقات، وشحّ الإمداد بالطاقة.

وفي حين أنّ تجربة قطاع الصناعة في زيمبابوي خلال الأزمة المالية في مطلع العقد الأوّل من القرن الحالي ليست مُشجّعة، إنّما هناك بعض الأدلّة المُستمَدّة من تجربة شيلي حيث أدّت الأزمة المالية في عام 2009 إلى زيادةٍ في تطوير المنتجات والعمليات الجديدة.[15] بالإضافة إلى ذلك، تُشير دراسة حول تأثير أزمة عام 2009 على العمل في اليونان إلى أنّ بعض القطاعات الصناعية، مثل الصناعات الغذائية، كانت أقلّ تأثُّرًا بالأزمة، ممّا دفعَ مؤلّفي الدراسة إلى اقتراح تدابير تُشجّع نموّ القطاعات الأقلّ تأثُّرًا (مثل التخفيضات الضريبية والإعانات الاستثمارية).[16] وألقت دراسةٌ أخرى نظرةً أكثر تعمُّقًا على قطاعٍ فرعي من الصناعات الغذائية، في ظلّ الأزمة نفسها، وهو قطاع صناعة مشتقّات الحليب. وجدت هذه الدراسة أنّ حصّة السوق والسيولة والرافعة المالية هي عوامل لها تأثير كبير على الأرباح أثناء الأزمة، وتُبرّر الفوارق الربحية بين الشركات والمؤسّسات المختلفة.[17]

وفي دراسةٍ أخرى أوسع نطاقًا، تمّ التركيز على تأثير الأزمات المالية على الصادرات من خلال النظر في 147 أزمة مصرفية في أكثر من 160 بلدًا خلال الفترة الممتدّة بين عامَيْ 1970 و2012.[18] وجدت الدراسة أنّ توافر التمويل المصرفي له تأثير كبير على الصادرات، وأنّ الصناعات التي تعتمد على الخدمات الائتمانية من المصارف تُواجه صعوبات أكثر من غيرها في مجال التصدير. وتَبيَّنَ تحديدًا أنّ الشركات التي تعتمد على التمويل المصرفي تُنمّي صادراتها بنسبة 14% أقلّ من الشركات الأخرى التي لا تعتمد على المصارف. وهذا يدلّ على أنّه من الصعب على المصنّعين اللبنانيين زيادة الصادرات في ظلّ الأزمة الحالية، خاصّةً وأنّ النظام المصرفي مُفلس فعليًا ('زومبي').

13 دوبي، ك. وشيبومو، ا. (2016). استجابة قطاع الصناعة للأزمة الاقتصادية في زمبابوي. الإدارة الاقتصادية في سياق التضخّم الجامح: الاقتصاد السياسي في زيمبابوي (Response of the manufacturing sector to the Zimbabwe economic crisis. Economic Management in a Hyperinflationary Environment: The Political Economy of Zimbabwe)، 1980-2008.

14 سوانسون، ج. (1989). دليل النجاة من التضخم الجامح: استراتيجيات للمؤسّسات التجارية الأمريكية (The Hyperinflation Survival Guide: Strategies for American Business)، لايك أوسويغو: إريك إنغلوند.

15 ألفاريز، ر.، بينافينتي، ج. م. وكريسبي، ج. (2010). الأزمة الاقتصادية والتغيير التنظيمي في البلدان النامية: أدلّة من شيلي. (Economic crisis and organisational change in developing countries: Evidence from Chile). *الصحيفة الدولية للتعلّم التكنولوجي والابتكار والتطوير*، 3(1)، ص. 67-86.

16 فولغاريس، ف.، أجيوميرجياناكيس، ج وبابادوغوناس، ت. (2015). خلق فُرَص العمل وتدمير الوظائف في الأزمة الاقتصادية على مستوى المؤسّسات: حالة القطاعات الصناعية اليونانية. (Job creation and job destruction in economic crisis at firm level: the case of Greek manufacturing sectors). *الاقتصاد الدولي والسياسة الاقتصادية*، 12(1)، ص. 21-39.

17 نوتا، ا. وفلاتشفي، ا. (2014). تأثير الأزمة المالية على أداء الشركات في حالة شركات تصنيع المواد الغذائية اليونانية. (The impact of financial crisis on firm performance in case of Greek food manufacturing firms). *بروسيديا للاقتصاد والتمويل*، 14، ص. 454-460.

18 إياكوفوني، ل.، فيرّو، ا.، بيريرا-لوبيز، م. وزافاكا، ف. (2019). الأزمات المصرفية والصادرات: دروس من الماضي. (Banking crises and exports: Lessons from the past). صحيفة اقتصاديات التنمية، 138، ص. 192-204.

تناولت دراسة أخرى تأثير الأزمات المالية على الأجور في القطاع الصناعي من خلال النظر في تجارب العديد من البلدان خلال القرن العشرين.[19] ووجدت الدراسة أنّ أزمات العملة تؤثّر سلبًا على الأجور في قطاع الصناعة عمومًا، وأنّ الأجور تنخفض بشكلٍ كبيرٍ بعد الأزمة، ثمّ تُصحَّح إلى مستوى أدنى ممّا كانت عليه قبل الأزمة (الرسم 4). وكشفت الدراسة عن انخفاضٍ بنسبة 2% في حصّة العمالة كمعدّل وسطي، مع الإشارة إلى أنّ حصّة العمالة تُعرَّف على أنّها جزء من الناتج الاقتصادي الناشئ عن تعويضات اليد العاملة. ومع وجود اتّجاه مماثل في قطاع الصناعة اللبناني، يُفترَض أن تكون هذه النتائج مُطمئِنة للقوى العاملة في القطاع الصناعي في لبنان.

19 مآرك، ب. وأورجيازي، ا.، (2013). أزمات العملة وحصّة العمالة. (Currency crises and the labour share). *إيكونوميكا*، 80(319)، ص. 566-588.

الرسم 4

تأثير الأزمة على الصناعة في أوروغواي والمكسيك؛ يُشير الخطّ المستقيم إلى بداية الأزمة

أ **أوروغواي**

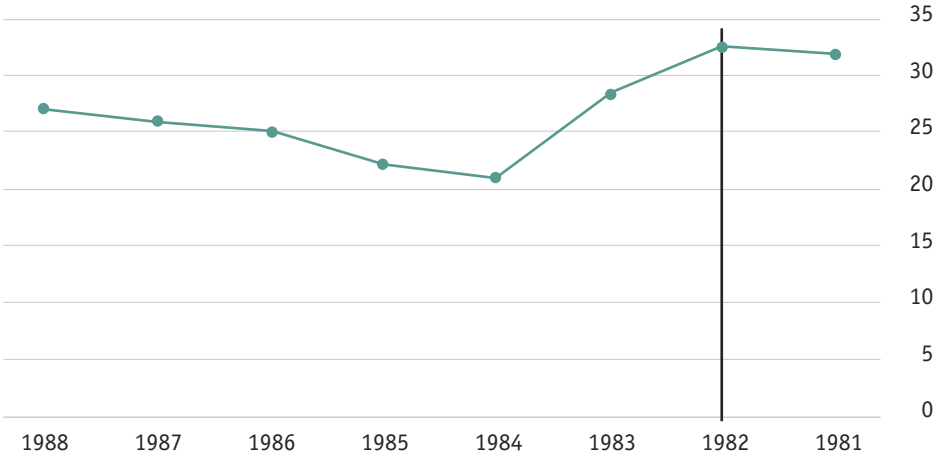

ب **المكسيك**

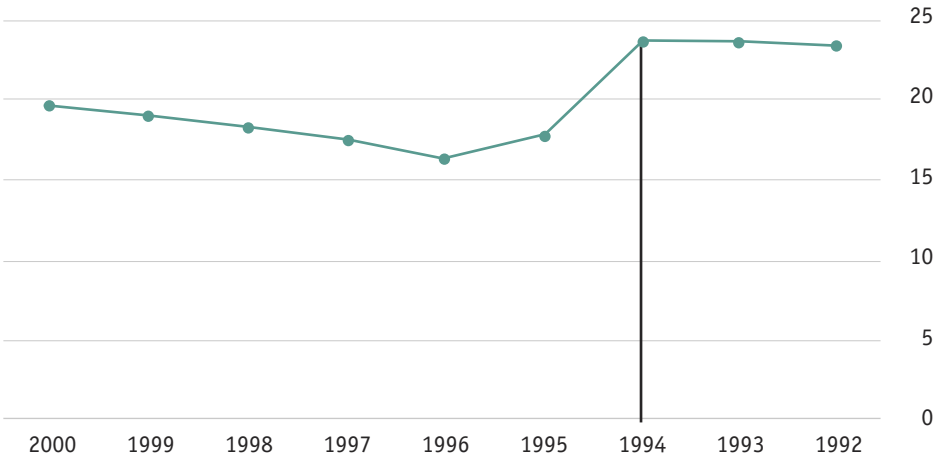

المصدر **مآرك وأورجيازي**

التحدّيات التي تُواجِه الصناعيين

في هذا القسم، نُلخِّص التحدّيات الكثيرة التي تُواجه الصناعيين في لبنان حالياً، مع التركيز على الجوانب المالية، والعمالة، والبنية التحتية، والأداء الحكومي، والجانب السياسي، والسياسات الاقتصادية.

التحدّيات المالية

يمكن مناقشة التحدّيات المالية ضمن ثلاث فئات مهمّة:

- **تراجُع القدرة الشرائية للعملاء على المستوى المحلّي**

أدّى تدهور الرواتب في القطاعَيْن العام والخاصّ، والتضخّم الجامح، وانخفاض قيمة العملة المحلّية[20] إلى فرض قيود ملحوظة على القدرة الشرائية. احتلّ لبنان المرتبة الثانية بعد السودان لناحية أعلى معدّلات التضخّم عالمياً في عام 2022، بحسب 'فيتش سوليوشنز'.[21] وجرّاء الآثار المتراكمة للأزمة، سقطت العديد من الأُسَر في براثن الفقر،الأمر الذي انعكسَ بدوره على الطلب المحلّي. حدّدت لجنة الأمم المتّحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ('الإسكوا') ما يُقارب 4 ملايين شخص يعيشون في حال من الفقر متعدّد الأبعاد في لبنان, أي ما يُقدَّر بنحو 82 في المئة من إجمالي السكّان في عام 2021.[22] والأخطر من ذلك هو ما كشفَته دراسةٌ تقييمية أخرى لمراحل الأمن الغذائي في لبنان[23]، حيث أشارت إلى أنّ ما يُقدَّر بنحو مليونَيْ شخص في لبنان، بينهم 1.29 مليون مقيم لبناني و700 ألف لاجئ سوري، قد عانوا من انعدام الأمن الغذائي بين أيلول/سبتمبر وكانون الأوّل/ديسمبر 2022. وتكشف التوقّعات أنّ الوضع سيتفاقم في الربع الأوّل من عام 2023, حيث من المتوقّع أن يحتاج 2.26 مليون شخص إلى مساعدة عاجلة.[24]

- **الصعوبة في التسعير**

في الواقع، تُعتبَر العوامل المذكورة أعلاه إنكفائية إلى حدّ كبير، وتؤدّي إلى انخفاض الإنتاج الصناعي، وتُجبِر الصناعيين اللبنانيين على التقليل من هوامشهم الربحية. كذلك، فإنّ الاعتماد المطّرد لسعر صيرفة، باعتباره السعر الرسمي الجديد،[25] في العديد من المعاملات الاقتصادية، بما في ذلك التعريفات الجمركية، يعني ضمناً أنّه من غير المتوقّع أن تتراجع ضغوط تكلفة المُدخَلات في القريب العاجل. ومع استمرار المأزق السياسي في البلد، إلى جانب استنفاد المصرف المركزي لاحتياطي العملات الأجنبية، من المتوقّع أن يستمرّ تدهور العملة. تتأثّر استراتيجيات التسعير أيضًا بما يلي: (1) التضخّم الجامح الذي أدّى إلى زيادة تكاليف المواد الأوّلية, والاتّصالات, والطاقة, و(2) اختلالات المخزون، و(3) الاضطرابات وعدم الكفاءة في سلسلة التوريد وارتفاع تكاليف الشحن، ويُعزى ذلك جزئياً إلى الاتّفاقات التجارية والأزمات السياسية الإقليمية. وفي حين أنّ بعض الزيادات في الكلفة قد تُسبِّب صعوبات مؤقّتة

20 في الأسبوع الأوّل من شهر شباط/فبراير 2023, سجّلت الليرة اللبنانية انخفاضًا قياسيًا جديدًا مقابل الدولار في السوق السوداء, بمتوسّط 62 ألفًا مقابل الدولار الأمريكي، في خضمّ الأزمة الاقتصادية والمأزق السياسي النسبي الذي يشهده البلد.

21 https://www.fitchsolutions.com/country-risk/lebanon-set-second-highest-inflation-rate-globally-2022-10-08-2022

22 وفقًا للإسكوا، ومن منظور الفقر المتعدّد الأبعاد، تُعتبَر الأسرة فقيرة في حال تعرّضت للحرمان في مجالات الرعاية الصحيّة أو الطبابة أو الخدمات أو التعليم أو العمالة أو الإسكان والأصول، حتّى لو لم تكن فقيرة ماديّاً.

23 لبنان: وضع انعدام الأمن الغذائي الحادّ - أيلول/سبتمبر - كانون الأوّل/ديسمبر 2022 والتوقّعات لكانون الثاني/يناير - نيسان/أبريل 2023 | المنصّة العالمية IPC(ipcinfo.org)

24 إنّ الأزمة الاقتصادية، وانخفاض قيمة العملة، والزيادة غير المسبوقة في أسعار المواد الغذائية وغير الغذائية، تجعل مليونَيْ شخص بحاجة إلى المساعدة في لبنان | برنامج الأغذية العالمي (wfp.org)

25 اعتبارًا من 1 شباط/فبراير 2023, اعتمدَ لبنان سعرًا رسميًا جديدًا للصرف يُساوي 15 ألف ليرة مقابل الدولار الأمريكي.

فقط في استراتيجيات التسعير، إلاّ أنَّ البعض الآخر قد يُسبِّب صعوبات دائمة، ويمكن أن يُساهِم في تآكل هوامش الربح لدى الصناعيين اللبنانيين.

- **نقص الخدمات الائتمانية المصرفية**

أثرت الأزمة المصرفية سلباً، وبشكل خاص، على نموّ استثمارات الصناعيين اللبنانيين. فأصبحَ الحصول على 'الدولارات الفريش fresh dollars' يُمثِّل عائقًا رئيسيًا للصناعيين (وخصوصًا الذين لديهم استراتيجيات تصدير محدودة)؛ كما ان المصارف، بعد اعتمادها ضوابط صارمة على رؤوس الأموال بشكل غير رسمي، لم تعد تقدّم اي تسهيلات لعملائها، وأوقفت الإقراض، وفرضت قيود شديدة على جميع عمليات السحب من الحسابات بالدولار.[26, 27] علاوة على ذلك، واجه الصناعيون مآزق كثيرة بسبب الفوضى وعدم الوضوح على مستوى سياسة الدعم والإعانات من الحكومة، خصوصًا لناحية الدعم المتعلّق باستيراد المحروقات، والقمح، والمواد الأوّلية،[28] وهي خطّة غير مستدامة في الأساس وتستنزف الاحتياطي الأجنبي. وبعد رفع الدعم على مجموعة واسعة من السلع ابتداءً من عام 2021، فإن الأسعار ستستمر في منحاها التصاعدي، ممّا يُضيف إلى الضغوط التضخّمية التي يواجهها المستهلك والمُصنِّع على حدّ سواء.

- **التحدّيات المتعلّقة بالقضاء والحوكمة**

أخيرًا، خلقَ الوضع المالي صعوبات في إبرام العقود، نظراً لأنَّ هذه العقود لا تُطبَّق بشكل قانوني إلاّ بالليرة اللبنانية التي تشهد تدهورًا متسارعًا (أو بالدولار الأمريكي بحسب سعر الصرف الرسمي/المثبّت القديم).

العمل والأجور

يعاني الصناعيون اللبنانيون من نقصٍ حادّ في اليد العاملة، وذلك لأربعة أسباب: (1) الاختلال في سوق العمل، و(2) ارتفاع نسبة الهجرة في صفوف القوى العاملة الماهرة، و(3) فجوة المهارات التي تتجلّى من خلال النقص في اليد العاملة التي تملك المهارات المطلوبة، و(4) نقص المهنيين الشباب المهتميّن بالعمل التقني والميكانيكي. تتّصف بعض هذه التحدّيات بطابعها الهيكليّ، مثل محدودية المعاهد المهنية التي تُوفِّر ما يلزم من مهارات وتدريب للقطاع الصناعي الحديث، بالإضافة إلى قلّة اهتمام جيل الشباب بالمجال الصناعي. وباتَ توظيف اليد العاملة الماهرة والاحتفاظ بها أكثر صعوبةً الآن، خاصّةً بالنسبة إلى صغار الصناعيين الأقلّ قدرةً على التكيّف مع التغيُّرات في سوق العمل. علاوةً على ذلك، عمدَ عددٌ كبيرٌ من الموظّفين إلى ترك عملهم بحثًا عن أجورٍ أفضل.

وفقًا لـ 'إسكوا'، سُجِّلَت خسارة بنسبة 27% في الوظائف بدوام كامل في قطاع الصناعة بين عامَيْ 2019 و2020،[29] إلى جانب انخفاض المبيعات بنسبة 44.7% بين تشرين الأوّل/أكتوبر 2019 ومتوسّط المبيعات لعام 2020، وهما نتيجتان رئيسيتان لوباء كورونا وانفجار مرفأ بيروت. بعد بدء الأزمة المالية، حاولَ

26 يُستخدَم مصطلح 'الدولار الفريش' (fresh dollars) حاليًا في لبنان للإشارة إلى الدولارات التي دخلت إلى البلد بعد بداية الأزمة (وتحديدًا بعد 17 تشرين الأوّل/أكتوبر 2019). ولا تُفرَض قيود السحب على الحسابات المصرفية المفتوحة بهذه الدولارات.

27 واجهَ الصناعيون صعوبات كثيرة جرّاء الضوابط غير الرسمية على رؤوس المال (أو ما يُعرَف بـ 'الكابيتال كونترول')، وخاصّةً أثناء إغلاق المصارف بعد تعرُّضها لموجة من الغضب الشعبي. وتُطبَّق على عمليات السحب بالعملة المحلّية أسعارُ صرفٍ تمحو ما يَصِل إلى 95% من قيمتها.

28 تحذير من 'كارثة' مع قيام المسؤولين اللبنانيين برفع الدعم عن المحروقات | أخبار عالم الأعمال والاقتصاد | الجزيرة

29 21-00075-covid-19-policy-brief-en_feb1.pdf (unescwa.org)

الصناعيون الذين تمكّنوا من الصمود أن يتكيّفوا مع الواقع الجديد للأجور. وتُظهِر عيّنة تضمّ 133 أسرة تستمدّ معيشتها من قطاع الصناعة أنّ 12% يكسبون أكثر من 10 ملايين ليرة لبنانية شهريًا اعتبارًا من آب/أغسطس 2022, ما يعتبر أعلى نسبيًا من معظم القطاعات الأخرى (10% لتجارة التجزئة, و5% للتعليم, و7% للزراعة). وفي حين أنّ 2% فقط يكسبون أقلّ من 650 ألف ليرة لبنانية, فإنّ 63% يكسبون دخلًا يتراوح بين مليون و200 ألف ليرة لبنانية و5 ملايين ليرة لبنانية.[30] يدفع العديد من أصحاب العمل جزءًا من رواتب موظّفيهم بالدولار بنسبةٍ تَصِل إلى 80%. وبالطبع، لا يمكن تعميم هذا الاستنتاج، ولا تزال هناك اختلافات في القطاع الخاصّ تبعًا لفئة الوظيفة، وحجم الشركة، والمنتج، والسوق، والتصدير، من بين عوامل أخرى.

من جهة أخرى، تُرجِمَت الأزمات الاقتصادية التي تعصف بالبلد إلى واقع اجتماعي صعب. قدّمت إحدى الدراسات الحديثة تقييمًا قائمًا على الأدلّة للآثار الشاملة لعدة قطاعات للأزمة الاقتصادية المتمادية في لبنان على التوظيف، والمداخيل، والافتقار إلى الطاقة، واستراتيجيات المواجهة في سُبُل المعيشة والغذاء، والمواقف تجاه الهجرة في سبعة قطاعات اقتصادية.[31] نُسلِّط الضوء هنا على النتائج الرئيسية لدى الأُسَر التي تكسب رزقها من قطاع الصناعة. بشكل عام، سَجّلَ القطاع نتائج أفضل نسبيًا في مجالات عديدة مقارنةً بقطاعَيْ البناء والزراعة مثلًا. ومع ذلك، تكشف بعض النتائج عن العواقب الخطيرة للانكماش الاقتصادي على الموظّفين في هذا القطاع. تُظهِر إحدى النتائج المتعلّقة باستراتيجيات المواجهة المعيشية المرتبطة بتوفير الطاقة أنّ 85% من هذه الأُسَر تعمد إلى إطفاء التدفئة على الرغم من شدّة البرد في المنزل. وبيّنت الدراسة أيضًا أنّ 59% من الأُسَر لا تستطيع تأمين حاجتها من خلال دخلها الشهري, حيث اضطرّ 43% إلى بيع جزء من ممتلكاتهم, في حين لجأ 72% إلى التقليل من المواد الغذائية الأساسية.

انهيار البنية التحتية

في مجال الطاقة، يواجه الصناعيون صعوبات كثيرة في ظلّ انقطاع التيّار الرئيسي والحاجة إلى الاعتماد على المولّدات الخاصّة التي تعمل على المازوت ومصادر الطاقة المتجدّدة، التي أصبحت باهظة الكلفة. في عامَيْ 2021 و2022, شهدت معظم المحافظات انقطاعًا في التيّار الكهربائي تجاوزَ أحيانًا 22 ساعة في اليوم.[32] تفرض هذه الثغرات في البنية التحتية تأثيرًا إضافيًا على أرباح المؤسّسات الصناعية، ممّا يؤدّي إلى زيادة التكاليف، واختلال أوقات التسليم، وتفاقُم جوانب عدم الكفاءة في العمل. قرَّرَ بعض الصناعيين نقل عملياتهم الإنتاجية إلى الإمارات العربية المتّحدة وعُمان وبلدان أخرى تتوافر فيها الحوافز، ويُعزى ذلك أساسًا إلى أزمة الكهرباء، لا سيّما وأنّ المولّدات تُسبّب التلوّث، وتُعتبَر مُكلِفة جدًا، ولديها ميزة نسبية أقلّ. وصحيحٌ أنّ إدخال مصادر الطاقة المتجدّدة يُساعِد

30 داغر، ل.، جمالي، إ.، أبي يونس، أ. (2022). 'تعزيز السياسات القائمة على الأدلّة في إدارة الأزمات: حالة لبنان' (Advancing Evidence-Based Policy in Crisis Management: The Case of Lebanon).

31 داغر، ل.، جمالي، إ.، أبي يونس، أ. (2022). 'تعزيز السياسات القائمة على الأدلّة في إدارة الأزمات: حالة لبنان' (Advancing Evidence-Based Policy in Crisis Management: The Case of Lebanon).

32 الفقر المتعدّد الأبعاد في لبنان (2019-2021): واقع أليم وآفاق مبهمة (uneswa.org)

بعض الصناعيين، إنّما لا تزال هناك مصانع تُعاني من نقص في إمدادات الطاقة. وكشفَ المشاركون في طاولة الحوار التي نظَّمَها المركز اللبناني للدراسات حول قطاع الصناعة أنَّهم يعملون بأقلّ من 40% من طاقتهم، حتّى بوجود المولّدات ومصادر الطاقة المتجدّدة، والسبب الأساسي هو انقطاع التيّار الكهربائي. ولم تُعطَ الأولوية للقطاع الصناعي في السابق، وبالتالي فإنَّ بنيته التحتية سيّئة أساسًا، وتعتمد بشكل كبير على مبادرات القطاع الخاصّ.

بالإضافة إلى تكاليف المحروقات التي ارتفعت مع رفع الدعم الحكومي تدريجيًا وإنهائه تمامًا في أيلول/سبتمبر 2022, خلقت كلفة البضائع المُستوردة عبر المرفأ تحدّياتٍ جديدة للصناعيين منذ منتصف عام 2022. وأدّت صعوبات الشحن المرتبطة بسوء حالة الطرقات ومرفأ بيروت إلى خسائر فادحة. أخيرًا، تؤدّي صعوبات النقل والتنقُّل (مثلًا: قدرة العمّال على الوصول إلى المصنع) إلى مزيدٍ من هدر الموارد. وإذا لم يتمّ تصحيح الوضع، فإنَّ تدهور البنية التحتية سيُعيق حتمًا الجهود المبذولة لتنمية القاعدة الصناعية في لبنان.

الخلل الحكومي

لا شكَّ في أنَّ الفساد والخلل هما سِمتان من سمات الحكومات اللبنانية المتعاقبة، كما أنَّهما السببان الرئيسيان لتدهور الوضع في البلد. يفرض هذا الواقع صعوبات عديدة على الصناعيين: (1) التأخير في تيسير شُحنات المواد الأوّلية الواردة, والشُحنات المعدّة للتصدير (تعمل الوزارات بأقلّ من 30% من طاقتها, وتفتح أبوابها ليوم واحد فقط في الأسبوع), و(2) التحدّيات المتعلّقة بالصيانة وتوسيع القدرات الإنتاجية, و(3) عدم وجود قوانين تحمي الإنتاج المحلّي, و(4) السياسات البيئية القديمة, و(5) التهريب غير المشروع. بعد صدور قانون قيصر عام 2019، اتّسعت ظاهرة التهريب من لبنان إلى سوريا في ظلّ استغلال الاختلاف في أسعار الواردات بين البلدَيْن. ومنذ ذلك الحين، أدّت الأزمة المالية وأسعار الصرف إلى زيادة التهريب أيضًا، وخصوصًا المازوت. فضلًا عن ذلك، يفتح بعض السوريين المقيمين في لبنان مصانعهم الخاصّة لتصنيع الأجبان ومنتجات الألبان الأخرى، ما يُشكّل مصدرًا إضافيًا للمنافسة بالنسبة إلى بعض الصناعيين اللبنانيين، وهي مشكلة لم تُعالِجها الوزارة المعنيّة بشكلٍ جدّي لغاية الآن.

الجانب السياسي

أثّرت الديناميات السياسية الإقليمية بشكل ملحوظ على النموّ الصناعي في لبنان. فبعد الأضرار الناجمة عن النزاع الإسرائيلي-اللبناني، والأزمة السورية منذ عام 2011، والأزمة الأخيرة مع دول الخليج، إلى جانب غياب الدعم السياسي، لم يعد قطاع الصناعة اللبناني قادرًا على التكيُّف بسرعة كافية لمواجهة هذه التحدّيات الإقليمية في مجال التصدير. فالحواجز أمام التصدير والوصول إلى الأسواق، وتقييد حركة الترانزيت عبر الحدود، وعدم الوصول إلى الأسواق العربية الأكبر

(مثل سوريا والمملكة العربية السعودية، لأسباب مختلفة)؛ كلّها عوامل تقف في طريق إمكانات النموّ لدى الصناعيين.

وكمثالٍ على العوائق التجارية في الفترة الأخيرة، سنُلقي الضوء على السوق السعودي. تفاقمت الأزمة الدبلوماسية مع دول الخليج مع إعلان المملكة العربية السعودية مقاطعة لبنان في تشرين الأوّل/أكتوبر 2021 وتنفيذ حظر سعودي على الواردات اللبنانية في منتصف عام 2021. وكشفت جمعية الصناعيين اللبنانيين أنّ الحظر السعودي أثّرَ تأثيرًا مباشرًا على الصادرات بقيمة 250 مليون دولار، علمًا بأنّ الهدف الجمعية الأساسي لعام 2022 كانَ يتمثّل في الانتقال إلى 500 مليون دولار من الصادرات إلى المملكة العربية السعودية.[33] في عام 2019، كانت المملكة العربية السعودية واحدةً من وجهات التصدير الرئيسية للصناعيين اللبنانيين، بإجمالي 6% من الصادرات الصناعية[34] و14% من الصادرات الغذائية الزراعية.[35] بالتالي، دُفِعَ القطاع الصناعي إلى حافة الانهيار، على الرغم من المحاولات المتواضعة للتخفيف من الضرر اللاحق بالتجارة الإقليمية والناجم عن التجاذبات السياسية.

33 السعودية لم تعدِ 'تُدرّ الأرباح'، بل فرضت ضغطاً إضافياً على اقتصاد لبنان المتعثّر | أخبار التجارة الدولية | الجزيرة

34 ايدال - القطاعات الهدف - الصناعة (investinlebanon.gov.lb)

35 ايدال - وقائع الصناعة الغذائية الزراعية في لبنان Pdf.2020 (investinlebanon.gov.lb)

هشاشة النموذج الاقتصادي

بقيَ قطاع الصناعة مُهمَلًا لمدّة خمسين عامًا في لبنان، مع فُرَص ضئيلة أو معدومة للنموّ الفِعلي. وتُخلِّف التحدّيات المتزايدة آثارًا وخيمة على القطاع، بدءًا بأزمة السيولة، مرورًا بتراجُع الاستهلاك، والإجراءات المتعلّقة بالتصدير، وصولاً إلى انهيار البنية التحتية. فالنموذج الاقتصادي الهشّ، بقيادة النُخَب السياسية، عملَ على تهميش القطاعات الإنتاجية، وصبَّ تركيزه على السياحة والمصارف والقطاعات الخدماتية الأخرى، وأدّى إلى الاعتماد المفرط على الاستيراد، وتأخير الرقمنة، وخلق سلاسل توريد غير متنوّعة بشكلٍ كافٍ. يُعَدّ لبنان مُستورِدًا صافيًا للمواد الغذائية إذ يُؤمِّن 80% من حاجاته الغذائية من خلال الاستيراد.[36] شَكَّلَ الغذاء 33 في المئة من إجمالي واردات البلد في عام 2017، و17 في المئة في عام 2021.[37] ومن أجل تغيير طبيعة الاقتصاد اللبناني الذي يعتمِد على الاستيراد، لا بدّ من إحداث تحوُّل جذري في النموذج الاقتصادي من الهشاشة إلى المرونة، وهو مسار لا يمكن تحقيقه إلّا من خلال السياسات المناسبة، واستقرار الاقتصاد الكلّي، وتعزيز الكفاءة الصناعية على مستوى الاقتصاد الجزئي، والحوكمة الرشيدة، والتقدّم الاجتماعي.

36 تقليل الاعتماد على الاستيراد: التحدّيات والفُرَص | بيريتك

37 واردات المواد الغذائية (% من واردات السلع) - لبنان | البيانات (worldbank.org)

الفُرَص التي تُقدِّمها الأزمة

ترتبط الفُرَص المحدودة الناشئة عن الأزمة بانخفاض كلفة اليد العاملة، وزيادة الطلب المحلّي، وإمكانات التصدير.

انخفاض تكاليف اليد العاملة

تُعتبَر اليد العاملة من أهمّ تكاليف الإنتاج بالنسبة للصناعيين اللبنانيين. تُدفَع رواتب الموظّفين إجمالاً بالليرة اللبنانية، مع مخصّصات إضافية، مثل بدل النقل

والتعليم والدعم الطبّي. وأصبحت الرواتب منخفضة جدًا مقارنةً بالسنوات السابقة. وبالرغم من أنّ جزءًا معيّنًا من الرواتب يُسدَّد بـ 'الدولار الفريش fresh dollars'، إلّا أنّ هذا الجزء من الرواتب - وبحسب نتائج النقاشات التي أجريناها - لا يزال محدودًا، ومن الواضح أنّ قيمة الرواتب أصبحت أقلّ ممّا كانت عليه في عام 2019 ، حتّى لو كانت بالدولار الأمريكي 'الفريش'.

كشفَتْ دراسة ضمّت عيّنة مؤلّفة من 133 دخلًا أُسَريًا في آب/أغسطس 2022 أنّ 12 في المئة فقط يكسبون أكثر من 10 ملايين ليرة لبنانية (ما يُعادِل 300 دولار في ذلك الوقت) شهريًا. وبالإشارة إلى النظرية الاقتصادية للأجور الثابتة،[38] يتّجه إجمالي العرض على المدى القصير نحو الأعلى لأنّ الأجور الاسمية بطيئة في التكيّف مع الظروف الاقتصادية المتغيّرة. بالتالي، تبقى الأجور 'ثابتة' على المدى القصير، ويمكن للصناعيين اللبنانيين الاستفادة من ذلك عبر توظيف المزيد من اليد العاملة وزيادة كمية الإنتاج. ويمكن للصناعيين أيضًا الاستفادة من انخفاض الرسوم الجمركية والضرائب. وعلى الرغم من أنّ تطبيق سعر الصرف الجديد على التعريفات الجمركية قد يُعيق بعض المزايا، إلّا أنّ التكاليف تبقى أقلّ نسبيًا من الدفع بالدولار الأمريكي، خاصّةً بالنسبة للشركات المُصدِّرة.

38 بورجاس، ج. ج. (2020) *اقتصاديات العمل Labor Economics*. الإصدار الثامن. نيويورك: ماكغرو هيل للتعليم.

زيادة الطلب المحلّي

قد تتوافر بعض الفُرَص أيضًا من خلال الاستحصال على بعض المواد الأوّلية من مصادر محلّية. ففي ظلّ انخفاض قيمة العملة، باتت المنتجات الأجنبية أكثر كلفةً. وبما ان العديد من الأُسَر تتقاضى مداخيلها بالليرة اللبنانية، فذلك يؤدّي إلى تغيير تفضيلات المستهلكين الذين أصبحوا يميلون إلى البدائل المحلّية. وبالتالي، يمكن أن يؤدّي تقليل الاعتماد على الواردات للاستهلاك المحلّي إلى تشجيع الإنتاج المحلّي على مستوى الاقتصاد الجزئي، وتقليل العجز التجاري في البلد على المستوى الكلّي.

زيادة إمكانات التصدير

إذن، مع انخفاض الكلفة، قد يزداد الطلب على الصادرات اللبنانية. ويمكن استخلاص الأدلّة على ذلك من خلال 'تحليل حيّز المنتجات' الذي أجرته الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، والذي يؤكد على وجوب الاستفادة من الفُرَص المتاحة من خلال جانبَيْن رئيسيَّيْن: البُعد عن القدرات الحالية، وتعقيد المنتج. يمكن تحديد حيّز النموّ هذا على مستوى القطاعات الفرعية، مع النظر في النموّ المُحتمَل لقطاعات فرعية محدّدة، وخصوصياتها المحلّية، والبلدان المُستهدَفة المُحتمَلة. إضافةً إلى ذلك، تُسلِّط الدراسة الضوءَ على الفُرَص المتوافرة في قطاعات فرعية معيّنة لناحية تحليل الميزة النسبية للبلد: (1) اللقاحات, الدم, الأمصال المضادّة, التوكسينات, وإنتاج المُستنبتات، و(2) آلات الغسيل والتعبئة, و(3) المواد والمنتجات النسيجية للاستخدامات التقنية, و(4) قطع غيار السيّارات وملحقاتها, و(5) آليات التدفئة

الأخرى. بالتأكيد، تتوافر مثل هذه الفُرَص في استهداف وجهات جغرافية جديدة، مثل هولندا، وفرنسا، والمكسيك، والجمهورية التشيكية، وسلوفاكيا، والولايات المتّحدة، والصين، وكندا، وأستراليا، وغيرها.

ويمكن أيضًا تعزيز إمكانات التصدير من خلال تحسين الابتكار والاستثمار في مجالَيْ البحث والتطوير. تؤكّد الدراسات[39] أنّ كثافة التصدير لدى الشركات المبتكرة أعلى من كثافة التصدير لدى الشركات غير المبتكرة. في هذا السياق، يمكن للشراكات الأكاديمية-الصناعية أن تخلق فُرَصًا مُثمرة. بشكل عام، تتوفّر فُرَص مُحتمَلة للتصدير، وتتنوّع هذه الفُرَص بحسب خطوط الإنتاج. ومع ذلك، لا بدّ أن نُدرك أنّ تقلُّب سعر الصرف، في بعض الحالات، يُقلِّل إلى حدٍّ ما من التأثير الإيجابي لانخفاض قيمة العملة على الصادرات، ما قد يؤدّي إلى إبطاء النموّ في الصادرات المُصنَّعة. ويمكن أن يتسبّب ضعف العملة بخفض بعض الإنتاجات المعيّنة بسبب تراجُع الربح. ومن أجل دراسة احتمالية نموّ الصادرات، يجب تحليل المرونة النسبية للطلب على المنتجات.

التوصيات

نستعرض في القسم التالي التوصيات السياساتية التي نرى أنّها قد تعود بالمنفعة على الصناعيين في ظلّ الأزمة الحالية، وذلك بناءً على آراءالخبراء الذين شاركوا في النقاشات، والمعلومات الأساسية والدراسات التي تطرّقنا إليها في القسم 2، والاتّجاهات والتقنيات الناشئة. نُصنِّف هذه التوصيات ضمن الفئات التالية: القطاعات المُستهدَفة، والأنظمة الحكومية، والطاقة، والبنية التحتية، والحلول التمويلية، وتبنّي النماذج الناشئة.

القطاعات المُستهدَفة

يجب أن ينصبّ تركيز القطاع الصناعي في لبنان على القطاعات الرئيسية التي تتّصف بالربحية والإمكانات التصديرية. يمكن تحقيق ذلك من خلال النظر إلى حيّز المنتجات والعمل على زيادة تعقيد المنتجات المصنّعة في لبنان تدريجيًا. على سبيل المثال، تقترح بعض الدراسات التركيز على تعزيز تصنيع الإلكترونيات،[40] بينما تقترح دراسات أخرى تطوير إنتاج مستلزمات المختبرات الطبيّة.[41] يُنصَح الصناعيون اللبنانيون بتبنّي نتائج هذه الدراسات وإقامة شراكات مع المؤسّسات البحثية لتحديث النتائج وتنقيحها في ضوء الأزمة الحالية. وعلى الصناعيين أيضًا أن يعملوا على استبدال الواردات من خلال تطوير الصناعة المحلّية للمنتجات الرائجة، خصوصًا في ظلّ الاقتصاد المتغيّر (انخفاض كلفة اليد العاملة) والتغييرات في سلوك المستهلكين (أصبح الزبائن أكثر مراعاةً لسعر السلعة، ويُفضِّلون العلامات التجارية المحلّية).

أخيرًا، يتعين على الصناعيين اللبنانيين السعي للحصول على دعم الحكومة في هذه الجهود الهادفة، ربّما من خلال الحوافز المتعلّقة بخفض الضرائب

39 ووه، ل.، وي، ي. ووانغ، ت. (2021) 'تفصيل آثار مجموعات الأعمال في العلاقة بين الابتكار والتصدير' (Disentangling the effects of business groups in the Innovation-Export Relationship)، *سياسات الأبحاث*، 50(1)، ص. 104093.

40 بسترس، س. ويلدريم، م. ع. (2017). تقاعس قطاع الصناعة اللبناني والإمكانات غير المُستغَلّة (Lebanon's manufacturing sector inaction and untapped potential). المركز اللبناني للدراسات، ورقة سياسات، https://www.lcps-lebanon.org/articles/details/2285/lebanon%E2%80%99s-manufacturing-sector-inaction-and-untapped-potential

41 الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، 2022، مسارات استكشاف حيّزالمنتجات لتنويع الصادرات في لبنان، أيلول/سبتمبر 2022.

ورسوم الاستيراد. وعلى الحكومة، من جهتها، تحديد بعض القطاعات التي تحتاج إلى الحماية من الواردات من أجل المصلحة الوطنية، سواءعلى مستوى المنتج النهائي أو على مستوى المواد الأوّلية.

الأنظمة الحكومية الجديدة

شدَّدَ الخبراء في النقاش الذي نظَّمه المركز اللبناني للدراسات على أهمية تحسين الأنظمة والسياسات الحكومية، بما في ذلك:

- وضع سياسة ضريبية وجمركية جديدة تمنح الصناعيين ميزة تنافسية على المنتجات المُستوردة لفترة زمنية معيّنة، ريثما يتمكّن هؤلاء الصناعيون من المنافسة بمفردهم في السوق العالمية المفتوحة؛
- إعادة النظر في الاتّفاقات التجارية لضمان استفادة الصناعيين المحلّيين، مع تجنُّب القيود الشديدة على الواردات للحفاظ على تنافسية المنتجات المحلّية ذات الجودة العالية؛
- اعتماد نهج أكثر جدّيةً لمكافحة التهريب غير المشروع عن طريق ضبط الحدود وسياسة الدعم؛
- تقديم حوافز للعمل في المناطق الصناعية عبر تحسين البنية التحتية وخفض الضرائب العقارية والبلدية.

الطاقة، والبنية التحتية، والحلول التمويلية

تُعَدّ الطاقة تحدّيًا أساسيًا، وفي ظلّ وجود العديد من الصناعات في منطقة بيروت الكبرى، تصبح إمكانية الاستفادة من مصادر الطاقة المتجدّدة أكثر صعوبة (بسبب المساحة المحدودة المتاحة للألواح الشمسية مثلًا). يمكن تطبيق حلول مفيدة باعتماد شبكات صغيرة فرعية تتصل بالمؤسسات الأخرى أو حتّى بالوحدات السكنية. ويمكن للحكومة أن تُساهِم في معالجة أزمة الكهرباء من خلال 'فتح الشبكة'، بحيث تتولّى هي دور إدارة الشبكة، بينما تُتيح للشركات الخاصّة توليد الكهرباء وبيعها للشبكة. على سبيل المثال، يمكن لمحطّة طاقة شمسية في البقاع أن تُولِّد الطاقة لمصانع أخرى في بيروت وجبل لبنان.

وبالنسبة إلى ارتفاع كلفة المحروقات، يمكن مشاركة وسائل النقل (التنقّل بالحافلات ومشاركة السيّارات) واستخدام التكنولوجيا (تطبيقات لمشاركة المركبات بين موظّفي شركة واحدة أو أكثر). ولتقليل الحاجة إلى التمويل، يمكن للصناعيين مشاركة الموارد الرئيسية - وهو حلٌّ اعتمدته بلدان أخرى.[42] ويمكن أن تُوفِّر المشاركة أيضًا حلولاً لتمويل المشتريات. على سبيل المثال، يمكن للعديد من الشركات المُصنِّعة أن تُشكِّل مجموعةً واحدة لشراء المواد الأوّلية بشكل مشترك، ممّا يُسهِّل الحصول على الخدمات الائتمانية والخصومات على الكمّيات الكبيرة.

42 يو، ت.، تشو، ت.، يو، ش.، سانغ، ز.، يانغ، ت. وجيانغ، ت.، 2020. الصناعة المشتركة في الاقتصاد التشاركي: المفهوم والتعريف وعمليات الخدمة. (Shared manufacturing in the sharing economy: concept, definition and service operations). الحواسيب والهندسة الصناعية Computers & Industrial Engineering، 146، ص. 106602.

تبنّي الاتّجاهات الجديدة الناشئة

لا ينبغي أن تُشكّل الأزمة في لبنان عائقًا يمنع الشركات الصناعية من تبنّي الاتّجاهات الحديثة التي تُعزّز الكفاءة وتُقلّل الكلفة، وخصوصًا في مجالات الطاقة والنقل. في هذا السياق، يمكن الاستفادة من المكننة والتقنيات الحسّية (الاعتماد على أجهزة الاستشعار الإلكترونية لجمع البيانات) وعلوم البيانات. وهناك تحسينات مستمرّة في كفاءة العمليات داخل المصانع على المستوى العالمي، ويمكن للصناعيين اللبنانيين الاستفادة من ذلك. على سبيل المثال، تتحسّن الإنتاجية، التي تُعرَّف بأنّها نسبة إنتاج السلع إلى الموارد، بمقدار 2.5% سنويًا في الولايات المتّحدة. ويُعزى أكثر من 52% من هذا التحسُّن إلى تطوير طريقة إدارة العمليات.[43] وقد يستفيد الصناعيون اللبنانيون من التعاون مع الباحثين في الجامعات المحلّية من ذوي الخبرة في هذه الاتّجاهات الناشئة.

43
هيزر، ج.، ريدير، ب. وموسون، ت.، 2016. إدارة العمليات: الاستدامة وإدارة سلسلة التوريد. (Operations Management: Sustainability and Supply Chain Management). بيرسون.

LCPS

حول ملخص السياسة العامة
ملخص السياسة العامة هو منشورة قصيرة تصدر بشكل منتظم عن المركز اللبناني للدراسات تحلل مواضيع سياسية واقتصادية واجتماعية أساسية وتقدم توصيات في السياسات العامة لشريحة واسعة من صناع القرار والجمهور بوجه عام.

حول المركز اللبناني للدراسات
تأسس المركز اللبناني للدراسات في عام 1989. هو مركز للأبحاث مقره في بيروت، إدارته مستقلة ومحايدة سياسياً، مهمته إنتاج ومناصرة السياسات التي تسعى إلى تحسين الحكم الرشيد في مجالات مثل اللامركزية، والتنمية الاقتصادية، والمالية العامة والنفط والغاز.

للإتصال بنا
المركز اللبناني للدراسات
برج السادات، الطابق العاشر
ص.ب. 55-215، شارع ليون
رأس بيروت، لبنان
ت: 799301 1 961 +
ف: 799302 1 961 +
info@lcps-lebanon.org
www.lcps-lebanon.org